

دولوز ومشكل الديمقراطية

ريم منصور

المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس

جامعة المنار

rim.mansour86@gmail.com

ملخص:

إنّ الديمقراطية في أصلها اليوناني القديم وتحديدًا بمدينة أثينا (ديموس: Démos أي الشعب، كراتوس: cratos أي الحكم) هي إذاً حكم أو سيادة الشعب. وقد تطوّرت الديمقراطية في أوروبا الغربية في القرن الثامن عشر بالخصوص حيث حرّرت الإنسان من الضغوطات السياسيّة والإيديولوجيّة والدينيّة وأصبحت تجلياً من تجليات الحداثة الغربيّة. وفي هذا الإطار يحاول "دولوز" درس مسألة الديمقراطية الحديثة، وأدرك أنها لا تعني مجرد نظام جديد بل هي في الحقيقة النظام الذي يحترم الاختلاف ويعترف بقيمتي الإبداع والتجديد للنخبة المبدعة والمقصيّة.

الكلمات المفتاحية:

دولوز، الديمقراطية، الأقلية المبدعة، الإبداع، التجديد، الإيديولوجية، التعددية، الاختلاف.

Deleuze and the question of Democracy

Abstract

The term “democracy” originates from ancient Greek philosophical and political thought in Athens during antiquity. The word implies in classical antiquity “the rule of common people”, given the fact that “demos” means “common people” and “Kratos” means “rule”. In the 18th century in western Europe, this system of thought developed in away that it liberated people from political, ideological, and religious dogmas. It, thus, became one of the main ingredients of western modernity. Contrary to this westernized view of democracy. Gilles Deleuze’s philosophy appears as a distinct post- modern modality of thought. In this paper, I address Deleuze’s critique of existing systems of thought to show that democracy, for Deleuze, does not mean the new westernized conception, but in reality it is the system of thought that values difference and admits the importance of creativity and innovations promulgated by illicitly banned creative elites.

مقدمة:

لعل الإشكال الهام الذي ينبغي على الفكر الفلسفي المعاصر إعادة طرحه هي مسألة الديمقراطية. وقد تعود مبررات هذا الطرح إلى وجود أزمة إعراف بالآخر المختلف نتيجة التشبث بنمط معين من الهويات المعطاة.

يتعلق الأمر أساسًا بضرورة مسائلته مفاهيم الحداثة ومن بينها الديمقراطية التي تعدّ بمثابة الإنجاز البطولي لرواد فلسفة التنوير وفلاسفة العقد الاجتماعي الذين جعلوا من مفهوم الإرادة العامة أساسًا للدولة، وتصدر هذه الإرادة عن مجموعة من الإرادات الفردية التي تتنازل عن جميع حقوقها الطبيعية مقابل المحافظة على كيانها في مرحلة تكوّن الدولة، لأنّ حالة الطبيعة لا تستطيع أن تضمن لهؤلاء الأفراد حق الحفاظ على الذات أو البقاء¹.

لقد وهبت الديمقراطية الإنسان الحديث الحق في تسيير شؤون الدولة، أي أنّها تركز على فكرة مفادها أنّ الشعب يحكم أو يساهم في الحكم، وعلى هذا الأساس يستطيع هذا الأخير أي (الشعب) ضمان حريته واستقلاله لأن الشعب الذي يحكم لا يحتاج إلى أن يكون محكومًا من قبل حكومة متعسفة²، ومن هنا يتضح لنا أنّ مفهوم الديمقراطية في الفلسفة السياسية الحديثة يضمن للفرد والمجتمع حرية الاختيار المتصل بجميع مجالات الحياة دون وضع حدود وعوائق تفرض التعسف على جميع حقوق الأفراد والمواطنين داخل الدولة.

وإذا كانت الديمقراطية قد تُعطي من شأن وقيمة الإنسان ودوره في الفعل السياسي بتحريره من سيطرة الأنظمة الثيوقراطية وتمكينه من جميع حقوقه وحرياته، فإنّ دولوز يُبين عكس ذلك مدرّكًا فعلا الحدود والمزالق التي وقعت فيها. كيف يمكننا تقديس مكاسب الأنظمة الديمقراطية ونحن نعيش إلى حدّ الآن في أزمة الاستعمار الناتج عن فرض مفهوم الهوية الواحدة والمهيمنة؟

ما هي الأسباب التي تجعلنا نُعيد طرح مشكل الديمقراطية مع فيلسوف كدولوز؟

هل نجحت الديمقراطية التي تدّعي إحترامها للأقليات في الإعراف بالغيرية؟

1) دواعي إنشغال دولوز بمسألة الديمقراطية في فلسفته

يُخبرنا «دولوز» بأنّ الميتافيزيقا الغربية في مختلف أنساقها سوى أكانت معرفية، أخلاقية وسياسية، تُعوّل على ترسيخ مفهوم النسق المغلق الذي يتكوّن من مجموعة أفكار منسجمة ومتناغمة داخل كلّ عُنْوي لا يقبل بوجود كلّ ما هو معارض للنظام التام، في حين يعوّل هذا الفيلسوف على اختراق النظام المطلق والتحرر من بوتقة الأنساق المغلقة وتأسيس فلسفة ديمقراطية مفتوحة مُعتدلة ذات

p 12. ¹ Jean- Jaques Rousseau, *du contrat social ou principes du droit politique*, dar AlHarf, 2007,

توجه وسطي لا إيديولوجي، لأنه لا يريد حتما سوى التبشير بفلسفة متحررة من أسر الحدود والهويات المطلقة ومنفتحة على الآخر المختلف ودوره في تطوّر المعارف والأفكار، وعلى هذا الأساس يمكننا أن ندرك أنّ فلسفته تشجع النقد الاختلافي مقابل مناهضتها لكل أشكال الكليانية التي شرعت إليها الأنساق التي تعتبر أنّ الاختلاف تريقاق ينبغي تجنبه.

لن تكون الفلسفة التي يريدّها «دولوز» إلا فلسفة مفتوحة متحررة من أسر القيود أو الحدود التي تجعل الفكر جامداً ومُرتبطاً بوحدة سستامية مغلقة تقتل الاختلافات. ويُعدّ مشكل الاختلاف من أهم الدواعي التي جعلت صاحب كتاب **الاختلاف والتكرار** يُعوّل على طرح مسألة الديمقراطية مجدداً وهذا عائد بالضرورة إلى إيمانه الراسخ بأن الديمقراطية لن تحقق نجاحاً هاما ما لم تحترم الآراء المختلفة.

تتفتح الفلسفة الدولوزية على فكرة المحايثة الجذرية (l'immanence radicale)³، التي مكنت من خلق منطق جديد متجاوز للمنطق الصوري المتميز بحساب القضايا (الفلسفة التحليلية) ومخترق للجذلية المثالية والمادية التاريخية، وتبعاً لذلك مكنتنا هذا المنطق الجديد من تأسيس مفهوم أساسي في هذه الفلسفة وهو الاختلاف ككثرة بواسطة صياغة صورة جديدة للفكر مختلفة عن صورتها القديمة⁴.

ومن ثمة نعود إلى التعريف الذي صاغه «دولوز» للفلسفة التي تعني إبداع المفاهيم، فهذا التعريف يُعدّ جوهر الفلسفة بالنسبة إلى هذا الفيلسوف، وتعتبر الشخصيات المفهومية هي الشخصيات المبدعة لهذه المفاهيم التي لا يمكن أن تكون مغلقة، لأنها تلعب ذلك الدور الريادي والمساهم في تطور الفلسفة، وفي هذا المعنى يجوز فهم تنوع وتعّدّد هذه المفاهيم دون حصرها في وحدة مغلقة ومعقدة نسبياً⁵. ولا ننسى أنّ الفلسفة الدولوزية تؤمن بأنّ السياسة الحقيقية هي سياسة ناتجة عن أمر النخب المبدعة التي تقطع مع نظام القوانين والعادات، وأنّ النشاط الفكري مرتبط بوجود أقلّيات منظرّة ومُبدعة، أي أنّ السياسة التي يعترف بها هذا الفيلسوف هي سياسة الأقلّيات المخترقة للنظام السائد والمعطيات الفكرية المتواجدة⁶.

تتكوّن الديمقراطية في أصلها اليوناني من جزئين: الجزء الأول من كلمة ديموس (demos) وتعني عامة الشعب والجزء الثاني كراتوس (Cratos) ومعناه حكم ويحيل هذا اللفظ المركّب إلى حكم الشعب، أي أنّه بحكم نفسه عن طريق التصويت والتمثيل النيابي عبر حكم الأغلبية.

يبدو أنّ مفهوم الديمقراطية هو مفهوم حدائى وجديد إنطلاقاً من قدرة الأنظمة السياسية الحديثة على تحرير الإنسان من أسر الجهل والتبعية، العادات والتقاليد بفضل إكتشاف الكوجيطو الديكارتى الذي

³ Philippe Mengue, *Deleuze et la question de la démocratie*, Paris : l'harmattan, 2003, p 23.

⁴ Ibid, p 22.

⁵ جيل دولوز، ما هي الفلسفة، ترجمة مطلع صفدى، بيروت، مركز الإنماء القومي، 1997، ص 30.

⁶ Philippe Mengue, *Deleuze et la question de la démocratie*, Paris : l'harmattan, 2003, p 40.

جعل من الإنسان سيّدًا ومالكًا للطبيعة، وبالتالي لا يمكن أن ننكر أنّ الديمقراطية هي تجلّ من تجليات الحداثة لأنّها نجحت في تحريرنا من إيديولوجيات الدولة والأديان⁷.

لكننا نجد لدى «دولوز»، رغم أهمية مكتسبات الحداثة السياسية، رغبة تكمن في إعادة طرح مشكل الديمقراطية وكشف مكبوتات الأنظمة السياسية التي تدّعي أنّها نجحت في تحقيق مطمح الديمقراطية، وقد استفاد هذا الفيلسوف من بروز عدّة مواقف معادية للديمقراطية قد مكنته من كشف ألعيب تلك الإنجازات التي تزعم بلوغها، وهذه المحاولات النقدية إستغلّها «دولوز» لنقد مزاعم ومخاتلات الفلسفة السياسية الحديثة.

(2) النقد السياسي للديمقراطية

يثبت لنا "دولوز" أنّ الديمقراطيات الحديثة المتكوّنة بواسطة الأغليات هي ديمقراطيات فاشلة لم تقلح في تأسيس تصور سياسي جيّد لأنّها مزيفة ووهمية ساهمت في إضمحلال وإحتقار السياسة الحقة التي يُسميها بسياسة الميكروسياسي التي ترتبط بدور النخب المبدعة في توعية الأفراد وإبراز السياسات القمعية التي تمارسها السلطة⁸.

إن الديمقراطيات التي تُكرّس نظامًا مشتركًا ومتماثلًا هي ديمقراطيات كاذبة لأنّها لازالت أسيرة لفكرة اللغوس المفهومي الذي يتلخص في الفكرة التالية: إنّ الرأي الصحيح (opinion droite) يمثل تلك القاعدة وذلك المقترح الجيّد والمُعتمد لنشأة وتكوّن النواميس كالقانون، التعاقد، قرار مجموعة أو حكومة وبالتالي ينجرّ عن ذلك بروز مجموعة نواميس تستمدّ وجودها من مجموعة معارف وقيم متوارثة وعادات مُتفق عليها، وهنا لا نستطيع أن ننكر أنّ الفلسفة الدولوزية تبرز لنا أنّ الديمقراطية خاضعة لمنطق الهوية الواحدة والتشابه المطلق وأسيرة لهيمنة منطق الأغلبية الذي يقدر على إقصاء الأرواح الحرّة المتمكّنة من فعليّ النقد والإبداع، وفي هذا المعنى يؤكد لنا «دولوز» أنّ الديمقراطية التواضعية عملت على قتل الإبداع لأنّها لم تمتلك تلك الجرأة والقدرة على مقاومة الحاضر الذي ظل مرتبطًا بنظاميّ المحاكاة والتقليد، وهذا عائد إلى ارتباط الفكر السياسي الحديث بفكرة الأسس، لأنّ الديمقراطية التي يريد صاحب كتاب ألف ربوة هي ديمقراطية متحرّرة من الأسس، وهذا الإقرار ناتج عن رفضه للأسس في توجيهه المعرفي لأنّها تقيد الفكر بمجموعة حدود وتجعله منطويًا حول ذاته رافضًا التوجّه نحو الآخر، في حين يعني التفكير لدى «دولوز» الخلق، ومن هذا المنطلق لن تكون الديمقراطية من وجهة نظره سوى ذلك النّظام السياسي المرتبط بالإبداع⁹.

⁷ ألان توران، ما الديمقراطية، ترجمة عبود كاسوحة، دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 2000، ص 11.

⁸ Philippe Mengue, *Deleuze et la question de la démocratie*, Paris : l'harmattan, 2003, p 40.

⁹ Ibid, p 40.

وإذا إنبنت الأنظمة الديمقراطية بواسطة مجموعة أسس، فإنها ستتبع مجموعة آراء جاهزة ومعطيات معطاة سلفاً وتنتقل من غايات محدّدة مُسبقاً، في حين يثبت «دولوز» العكس، وهو أنّ السياسة الحقيقيّة لا تنطلق من مجموعة أسس أو مبادئ لأنها تمثل المنطق الوحيد القادر على الإنفتاح على الكثرة والتعدّد وتنافس الآراء السياسية، ومن أجل ذلك عوّل هذا الفيلسوف على إلغاء الأساس المتعالي للدولة لأنه ينتمي إلى الكليات المجرّدة التي تتعالى عن الواقع المحايث.

وإذا كانت الديمقراطية تُعرّف في ماهيتها بمملكة الرأي العمومي الناتج عن تعاقد مبرم تقوم به الأغلبية، فهي تعول على وضع حواجز وعوائق أمام الأقلية المبدعة، ووفقاً لذلك لا تعني الديمقراطية ذلك النظام الجديد، بل النظام الذي يعترف بقيمته الإبداع والتجديد.¹⁰

ترتكز نظريات العقد الاجتماعي على فكرة الإتفاق التي تعبّر عن وجود رأي مُتفق عليه بواسطة رأي جماعي مشترك يوظّف لإستبعاد القوى المتعددة ويُعتمد في الوقت نفسه كمحرك فعلي للقمع والهيمنة التي تكون نتاج مبدأ معياري، تشريعي وعمومي.¹¹

وقد تلعب وسائل الإعلام في الأنظمة التي تدّعي بكونها تطبق الديمقراطية وتحترم الحريات دوراً ريادياً في خلق تلك القوة التي توظفها الدولة لفرض تلك الآراء العامة والمشاركة وبالتالي تعتمد الدول الحديثة وسائل الإعلام كأداة هيمنة وقمع لغاية فرض رأي الأغلبية الذي يمكنها من قمع رأي الأقليات¹²، التي عرّفت بطريقة سلبية في الديمقراطيات الحديثة رغم تعددها وتنوعها، ونذكر بعض الأمثلة: سكان العالم الثالث أو النامي، النساء، النخب المبدعة... لأنها لن تكون إلا فئات أو أقليات مُهمّشة، مقصية ومُتسّية، وتعود أسباب هذا الإقصاء إلى وجود آليات توظفها الحداثة السياسية لطرد الآخر المختلف، ونذكر على سبيل المثال الدول الإستعمارية المتقدمة التي تعتمد وزن مكانتها العالمية لفرض سلطتها على سائر الدول الأخرى، فهذه السلطة تجعلها غير مُعترفة بوجود الآخر الذي يختلف عنها وبالتالي فهي عاجزة عن إعترافها بوجود أقليات تعارض سياستها الإستعمارية.

يكن عيب الديمقراطية الحديثة في عدم إنفتاحها وإهتمامها بالأقليات التي تعارض نظام العموميات الناتج عن وجود الأغلبية، فهذا الإقصاء المفرط إزاء الآخر يجعلها نظاماً مستبدّاً غير مكترث بحقوق الإنسان إذ يعمل على نفيها¹³.

يرفض «دولوز» بشدّة إيمان تأسيس ديمقراطية بواسطة مبادئ لأنها ستعمل على خلق إجتماع أو إتفاق تشاركي ناتج عن وجود الأغليات، كما يُحصي لنا هذا الفيلسوف النتائج السلبية لتلك الفلسفات

¹⁰ Philippe Mengue, *Deleuze et la question de la démocratie*, Paris : l'harmattan, 2003, p 102.

¹¹ Ibid, p 102.

¹² Ibid, p 10.

¹³ Philippe Mengue, *Deleuze et la question de la démocratie*, Paris : l'harmattan, 2003, p 103

التي تعبّر عن نفسها بواسطة ذات تدّعي الكونيّة ومنها بقاؤها أسيرة لخطاب سياسي متعالٍ متفق عليه من قبل أغلبية مطلقة، وخضوعها لنظام تشابهي يُشرّع لهيمنة تلك الدول التي تسمّي نفسها بدولة الحق¹⁴.

تعجز الديمقراطية عن الاعتراف بالتنوع والإختلاف الناتجين عن كثرة الآراء وتنوّعها، وتعود أسباب هذا العجز إلى تشبّث تلك الآراء المختلفة والمتنافسة بنمط معيّن من الهوية، فينتهي هذا التنافس إلى قمع وإقصاء الفكر النقدي المعارض للنظام المُعطى، وهنا تستطيع الدول الحديثة والتعاقدية توظيف العنف للدفاع عن هويتها لأنّها لا تريد وجود تلك القوى التي تعمل على خرق النظام المثالي التي تمجّده، وتبعاً لذلك تبذل جميع جهودها لمنع أي نقاش يدور حولها أو ضدها¹⁵، فلن تكون إذاً الديمقراطية الحديثة سوى ديمقراطية فاشلة لم تتمكن من التوجه نحو الغيرية أو الإختلاف الذي يعارض نظامها المُقصي للأقليات، وهذا عائد إلى رغبتها في تأسيس مسطح محايت وهي عمومي (plan d'immanence doxicique) ينتمي إلى ذلك الوضع البائس الذي أسسته الحداثة، ويبدو أنّ نيتشه كان سباقاً «لدولوز» عندما نعتة بلفظة («من العامة») معتبراً أنّ هذا الفضاء العمومي هو فضاء ينتمي إلى ذلك الذوق الفاسد والقذر في الفلسفة وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بغزو الإدراكات الخاطئة والمشاعر الرديئة لسطحه، فلا تستطيع الفلسفة هنا تحرير نفسها من سيطرة أوهايم الكليات والمتعالي، مُقابل خضوعها لمنطق يتقوم على اختزال المفهوم في مجموعة قضايا، وتبعاً لذلك تصبح هذه الإدراكات مجموعة من الآراء الصحيحة، وفي هذا السياق نتوصل إلى فكرة مفادها أنّ المعارف التي تُنتج بواسطة رأي متعالٍ لا تقبل حتماً تناقض الآراء وتتافسها لأنّها ستتجر إلى الفوضى التي تقدر على إختراق النظام وتجاوزه.

بقيت الحركات الديمقراطية مُقيّدة بنسق الرأي الذي لا يستوعب وجود الآراء المتنافسة والمتعاكسة سياسياً، وهذا عائد إلى إيمانها بأنّ الرأي الصحيح مماثل للغوس المفهومي، كما يُساهم الرأي الصحيح في تأسيس نواميس ثابتة مقتبسة من نظام العادات وجميع القيم التقليدية، في حين تتميز هذه النواميس بعدم تعاليها عن جميع الإرادات والآراء الخاصة¹⁶، وهذا دليل قاطع على أنّ هذه الحركات ظلت خاضعة لمنطق نظام العموميات الذي يتبع نظام القانون، ويعبر القانون في هذا المعنى عن تشابه الذوات الخاضعة له¹⁷، وانطلاقاً من ذلك نلاحظ أنّ الإختلاف يبدو مستحيلاً في الأنظمة التي جعلت الأشخاص خاضعين لسلطة القانون الواحد¹⁸.

14

.4Ibid, p 10

15

.54Ibid, p

16 . 53Philippe Mengue, *Deleuze et la question de la démocratie*, Paris : l'harmattan, 2003, p

17 جيل دولوز، الإختلاف والتكرار، ترجمة وفاء شعبان، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009، ص 47.

18 نفس المصدر ونفس الصفحة.

تأسست الحداثة السياسية على فكرة سيادة القانون فتمكن بواسطتها من قتل الفرادات التي تقدر على اختراق منطق الوحدة الذي يؤلف بين الاختلافات؛ «فالقانون يجمع الماء مع دوام النهر»¹⁹. تمكنت الديمقراطية الحديثة من خلق ذلك العقل فهذه المركزية جعلته يرفض تعدد الآراء وتنافسها مما ينتج عن ذلك نشأة الصراعات والعنف داخل المجتمعات نفسها نتيجة رفضها للرأي المخالف، وبالتالي يصدر هذا العنف في إجتماع ما قبل سياسي يعمل لعرض وضع نظام عام، مشترك ومُوحد لا يقبل إعادة النظر فيه.

لن تكون تلك الأنظمة التي تعتبر نفسها منفتحة على الحريات والاختلافات سوى أنظمة سياسية تنتمي إلى مجموعات قمعية توتاليتارية وتسعى في المقابل إلى فرض نظام موحد قاتل للفردات والاختلافات بواسطة سلطة الرأي المشترك التي تتمكن من خلاله من إستقصاء وقمع الآراء المختلفة، لأنها لا تؤمن إلا بوجود ذلك الرأي الحاصل والمتفق عليه مع الأغلبية التي تتشارك فيما بينها على ضرورة التقيّد بمبادئه لأنه يعبر عن إرادة الأغليات المنقّفة فيما بينها، وعلى هذا الأساس لا يتردد دولوز عن وصف هذا التقيّد بتلك الوسيلة المعتمدة لإقصاء الأقليات التي تحتل مكانة مرموقة في فلسفته السياسية.

إذا كانت الديمقراطيات متأسسة على فكرة تبادل الأفكار وتنافس الآراء، فإنّ هذا الإدعاء هو ضرب من الوهم والمغالطة، لأنها تهدف من خلال وضع نظام توافقي قانوني إلى دحض جميع الآراء الناقدة لحقائقها المطلقة والثابتة، لأنها لا تريد الإنزياح عن منطق التشابه أو التماثل.

يكن مضمون النقد السياسي الدولوزي للديمقراطية في عجز تلك الأنظمة السياسية التي تزعمُ احترام الحريات الإنسانية مثل الحرية في المعتقد وفي إبداء الرأي، غير أنّها لم تفعل سوى العكس بواسطة إعتادها على سلطة الرأي الواحد الذي نجحت من خلاله في نفي الآراء المتنافسة والتمركز حول ذاتها والتشبث بالهوية المطلقة.

(3) النقد الاقتصادي للديمقراطية

لا ننكر أنّ الديمقراطية الحديثة مع فيلسوف كـ«دولوز» هي ديمقراطية كارثية، لأنها ساهمت في بروز نظام رأسمالي مهيم يُعتمدُ السوق العالمية التي خلقت تفاوتاً بين الدول على مستوى النمو الاقتصادي.

لن تكون الدول التي نعتقد أنّها من أهمّ المطبقين لمفهوم الديمقراطية سوى دول دكتاتورية مُنوّطة في تدمير حقوق الإنسان²⁰.

¹⁹ نفس المصدر ونفس الصفحة.

²⁰ جيل دولوز، فليكس غتاري، ما هي الفلسفة، ترجمة مطاع صفدي، بيروت: مركز الإنماء القومي، 1997، ص 119.

إنّ كل ديمقراطي لدى «دولوز» هو «طرتوف»، وهي شخصية وظّفها "مُوليير" تعد رمز الدهاء والمكر، فهذا يعني أنّ كلّ سياسي ديمقراطي هو سياسي ماهر وداهية، وفي هذا السياق يبرز لنا «دولوز» أنّ جميع الدول الديمقراطية تتميز بهذا الدهاء السياسي، وهذا يعني أنّها ليست ديمقراطية بل نازية دكتاتورية نجحت في تحقيق غايتها الإستعمارية وهي الإنتشار الإقليمي، لكن دون إعتداد الحرب (قوى الأمن- الجيوش القوية المتعايشة في المستعمرات)، بل أحسنت توظيف السوق العالمية لتحقيق غاياتها ونواياها الإستعمارية، إذ تعتبر هذه الطريقة صيغة جديدة للهيمنة دون اللجوء إلى طلق الرصاص، ونتيجة لذلك خلقت هذه الحركات التي تعتبر نفسها ديمقراطية ما يمكن أن نعبّر عنه بإبتدالية الحياة، فهي لم تفكر فيها، بل بذلت جميع جهودها من أجل إحطاطها بواسطة إنشغالها بنمط السوق²¹.

يتقوم نمط السوق العالمية على الإنتاجية والمردودية دون سعيه إلى الاعتراف بالجانب القيمي الذي يفترض ضرورة حماية حقوق الإنسان وحفظ كرامته، وهذا ما جعل الفلسفة الدولوزية ترفض تمجيد الديمقراطية الرأسمالية التي تدّعي حماية حقوق الإنسان؛ «لن تجعلنا حقوق الإنسان نبارك الرأسمالية»²². إنّ الأنظمة الديمقراطية ينتابها الكثير من المتناقضات لأنّها ظاهراً تدعو إلى تحقيق مبادئ العدالة والسلام بين الدول، بيد أنّها حققت العكس لأنّها لا تستطيع أن تتكر إنتمائها إلى تلك الأنظمة الإستعمارية التي توظف السوق العالمية لتحقيق مطمحها الأساسي الذي يكمن في غزو أسواق البلدان النامية، ومن هذا المنطلق نستطيع أن ندرك أن تلك الديمقراطية السائدة لا تمتلك مع «دولوز» أية مكانة سياسية ولا تاريخية، لأنّ مختلف أشكال الدولة لديه مهما كانت بيوقراطية، اشتراكية، فاشية وديمقراطية تجسّد فعلاً نماذجاً متعددة للنظام الرأسمالي، أو هي تُعدّ أنماط تحقق الرأسمالية وأهدافها على مستوى السوق العالمي، «هكذا يمكن لأنماط من التحقق أن تأتي جد متنوعة (ديمقراطية، ديكاتورية كليانية)، قد تكون غير متجانسة فعليا، ولكنها مع ذلك ليست متماثلة، بالنسبة إلى السوق العالمية»²³.

وجه «دولوز» نقدًا إقتصاديًا للديمقراطية الحديثة معتبرًا أنّها لا تخدم إلاّ النظام الرأسمالي بإعتباره النظام المهيمن عالميا، وبالتالي لا نستطيع الإنكار معه أنّ مختلف أشكال الدولة حتى ولو كانت تدّعي القطع مع الأنظمة الكليانية فهي لازالت تحافظ على تحقيق أهداف النظام البرجوازي المتمسم بطابعه الكوني، ويهدف هذا النظام إلى تحقيق مطمح الإنتاج المطلق لغزو السوق العالمية واكتساحها، إذ حرصت جل الأنظمة الرأسمالية على ضرورة تفعيل الإنتاج الإجتماعي والإكثار منه لبلوغ غاية الطبقة

²¹ جيل دولوز، فليكس غتاري، ما هي الفلسفة، ترجمة مطاع صفدي، بيروت: مركز الإنماء القومي، 1997، ص 120.

²² نفس المصدر، ص 120.

²³ نفس المصدر، ص 118.

المهيمنة التي تسيطر عليها رغبة تسمى رغبة الإنتاج التي لن تُنتج سوى شيئاً واقعياً، حيث لا تصبح تدفقات الرغبة (flux) والأجساد سوى وحدات إنتاج²⁴.

نجحت الأنظمة الرأسمالية في صياغة القاعدة العقلانية التي تحبذها الطبقة البرجوازية والمتمثلة في ربط موضوع الإنتاج الواقعي برغبة عقلانية²⁵، وتبعاً لذلك لن تنتشر هذه الأنظمة إلاّ القمع الاجتماعي تجاه الرغبة التي تعني إنتاج رغبة واقعية، فلن يكون إنتاج الرغبة هنا إلاّ إنتاجاً اجتماعياً قادراً على تحقيق مصلحة طبقة واحدة ومهيمنة ساهمت في خلق وإختراع آلة تقنية تُعدّ مؤشراً هاماً على تكوّن الإنتاج الاجتماعي ونتيجة لذلك نجحت الطبقة البرجوازية في إبتكار الآلات الصناعية التي جعلت الإنسان الحديث جسداً دون أعضاء²⁶.

يُعدّ مفهوم الآلات الراغبة مفهوماً أساسياً في اقتصاد الرغبة الذي تمكّن من إختراع مجموعة من الآلات المنتجة، لكن دون الإكتراث بالبعد الجسدي لدى الإنسان، وهذا يعني أنّ العامل لا يوظف جسده إلاّ لتحقيق الإنتاج الواقعي المرتبط بمطامح الطبقة الرأسمالية المهيمنة، وهذا الإنتاج يجعله عاجزاً حتماً عن التفريق بين الذات المنتجة والآلة، بين علاقة الذات بالإنتاج وعلاقتها بذاتها، وأخيراً بين اجتماعيتها وتقنياتها²⁷.

جعل النظام الرأسمالي الذي يستند على مفهوم الديمقراطية الإنسان عبد الآلة، أو هو بالأحرى لا يختلف معها في شيء، لأنّه تمكّن من خلال الإنتاج الاجتماعي من كبت الرغبة الحقيقية وقمعها، وهي تعني من منظور دولوزي الشيزوفرينيا أو الليبيدو.

فضح «دولوز» رفقة صديقه «فليكس غتاري» آليات القمع التي وظفتها الأنظمة الديمقراطية الرأسمالية لكبت الشيزوفرينيا ونذكر من بينها: فكّ رمزية التدفقات، أي أنّها تقوم بتحريرها من أجل الإنتاج فحسب، إيماناً منها بأنّ الشيزوفرينيا تمثل حتماً مرض العصر²⁸، لأنّ الحياة الحديثة لن تكثرث إلاّ بكثرة الإنتاج ومضاعفته دون الإنتباه إلى البُعد الجسدي لدى الإنسان.

عملت الأنظمة البرجوازية التي خلقتها الحداثة السياسية على قمع الرغبات الحيوية لدى الإنسان الذي أصبح مجرد آلة منتجة لا تنتج إلاّ لفائدة الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج، وهنا نستطيع الإقرار بأنّ الأنظمة الرأسمالية تُؤمّن بعقيدة النمو الاقتصادي التي تستطيع بواسطتها إعتقاد الحداثة السياسية المنفتحة على الديمقراطية لبلوغ أهدافها وغاياتها، وبالتالي استطاعت الديمقراطيات الحديثة خلق إمبريالية ليبرالية

²⁴ Gilles Deleuze, Félix Guattari, *l'anti Œdipe Capitalisme et schizophrénie*, I, Tunis, Cérès, 1995, p 31.

²⁵

Ibid, p 34.

Ibid, pp (37-38).

²⁷

²⁶ Ibid, p 3

²⁸ Gilles Deleuze, Félix Guattari, *l'anti Œdipe Capitalisme et schizophrénie*, I, Tunis, Cérès, 1995, p 173.

جديدة مكنت الدول التي تمتلك سيولات مالية، أسواق ووسائل الإنتاج المتطورة تقنيا من السيطرة على أسواق دول العالم الثالث أو النامي، وهذه السيطرة تعود أسبابها إلى تلك العلاقات الإستعمارية السابقة²⁹. تكمن الغاية الأساسية بالنسبة إلى الدول الرأسمالية في غزو السوق العالمية (englobement d'un marché mondial) وهذا الغزو لن ينجح إلا بتوفر عاملين وهما: تكوين سوق داخلية تكون مواكبة لمتطلبات السوق الخارجية، والعامل الثاني يتمثل في نشر وترويج البضائع المنتجة في السوق الخارجية.

يُحيل مفهوم السوق العالمية إلى نوع آخر من الإستعمار يُسمى بإستعمار السوق الذي يخلق علاقات هيمنة وتبعية بين الدول، وقد عوّض هذا الإستعمار الإستعمار المؤدي إلى الخراب، أي علاقات الإستعمار الإجتماعي والسياسي³⁰.

حققت الديمقراطية غايات الأنظمة البرجوازية التي وظفت السوق الداخلية للإكثار من الإنتاج لترويجه في السوق العالمية، وهنا يتقوم الإقتصاد الليبرالي الجديد على فكرتين هامتين وهما الإنتاج المضغف وتصديره في السوق³¹.

هنالك نقد إقتصادي وجهه «دولوز» إلى الأنظمة الديمقراطية التي تدعي إعرافها بالأقليات المظطهدة، بيد أنها لم تفعل سوى إستغلال تلك الفئات لتحقيق غاية إكتساح السوق وكسب الربح على حساب الطبقة العمالية، فهذا النقد يثبت لنا أن «دولوز» ظل ماركسيا رغم إختلافه عن "ماركس" معتبرا أنّ النظام الرأسمالي أسس مفهوم فك الترميز أو تحرير تدفقات الرغبة وجعلهُ مرتبطا بمفهومَي الإستيطان والأقلمة المتضخمة³²، ويظهر عيب النظام البرجوازي في خلقه لقوة إنتاج غير منصفة لأنه وضع نمطا خاصا بتدفقات الإنتاج الذي يتجسد في تحقيق منافعه بواسطة إكتسابه لعدد أكبر من العاملين وتكوين وسائل إنتاج متنوعة.

ينقد «دولوز» الديمقراطيات التي تحافظ على مطامح النظام الرأسمالي الذي لم يفلح في تحرير إنتاج الرغبة من تبعيته إزاء مفهوم الإنتاج الإجتماعي³³، وبالتالي تمكّن هذا النظام من قمع الشيزوفرينيا التي لن تكون إلا الآخر الذي ينبغي أن يُعاد إليه الإعتبار، وتعني إنتاج الرغبة التي تقترض وجود تدفقات متحررة بواسطة ما يمكن تسميته بجسد دون عضو إجتماعي³⁴، يختلف الإنتاج الشيزوفريني للرغبة بوصفه إستيطان مطلق عن الإستيطان النسبي والمدرّك بواسطة الإنتاج الرأسمالي³⁵.

29

.173Ibid, p

30

.176Ibid, p

31

.178Ibid, p

32 . 11Philippe Mengue, *Deleuze et la question de la démocratie*, Paris : l'harmattan, 2003, p

33

.113Ibid, p

.203³⁴ 1995, p Gilles Deleuze, Félix Guattari, *l'anti (Edipe) Capitalisme et schizophrénie*, I, Tunis, Cérès, Philippe Mengue, *Deleuze et la question de la démocratie*, Paris : l'harmattan, 2003, ³⁵ pp (113-114).

لا تعبّر الشيزوفرنيا عن هوية النظام الرأسمالي الذي كانت الحركات الديمقراطية تعبّر عن جميع تطلعاته، بل هي تحيل إلى مختلفها أي أنها تنتمي إلى ذلك الشيء الذي ينبغي إقصائه³⁶. إن أغلب السيولات أو التدفّقات المالية هي مجموعة حقائق شيزوفرنية، لكنّها تخضع لمجموعة أكسيومات أو قواعد أخلاقية محايدة تضعها الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج، فتسعى في المقابل تلك الأنظمة الرأسمالية إلى تحقيق الربح المالي الذي يفترض وجود قوة عمل جيّدة (force de travail) تحترم فعلا غاية الكسب والإنتاجية دون الإكتراث بالبعد الجسدي أو الشيزوفرنيا للإنسان لأنّ تلك الأنظمة التي تدّعي إحترام حقوق الإنسان تحتّ العامل على مضاعفة جهوده لتحقيق مطامح الطبقة الرأسمالية؛ «رأس مالك هو قوة عملك، الباقي ليست له أية أهمية»³⁷.

يُعدّ الإنسان في المجتمعات الرأسمالية التي تتباهى بمفهوم الديمقراطية الذي يضمن حرياته، آلة تقنية لأنه يكرّس أغلب أوقاته للعمل لتحقيق غاية الربح والكسب، كما تسعى أيضا الدولة البرجوازية الرأسمالية إلى تنظيم التدفّقات المفككة رمزيا وجعلها أسيرة لمجموعة قيم أخلاقية تضعها الطبقة المهيمنة³⁸، فلا تسهر الدولة الحديثة إلا على ضمان مطامح رأس المال الصناعي الذي لا يوجد إلا من أجل الإنتاج وخلق السوق لتحقيق مكاسبه.

لا تستطيع الدولة الحديثة المحافظة على وجودها إلا بواسطة وضعها وتشريعها لأوامر تكون لفائدة الماركنتلية التي تضع جميع الوظائف الجديدة للرأسمال الذي يبلغ أهدافه المباشرة بواسطة العمل المضعّف، ووفقا لذلك تسعى الدولة الحديثة إلى وضع تلك الأوامر التي تمكّنها من تنظيم تدفّقات الرغبة وجعلها موظّفة للعمل الذي يعبر عن مطامح الطبقة المهيمنة؛ «إنّ الدولة في خدمة الطبقة المهيمنة»³⁹.

4) الديمقراطية وبؤس الحاضر

لم تقدم الدولة الحديثة شيئا للإنسانية لأنّها تحتقر البعد الجسدي للإنسان الذي جعله عبداً للإنتاج والمردودية، وفشلت في إنصاف تدفّقات الرغبة وأخضعها لشروط إجتماعية حيث يرتبط فعل إنتاج الرغبة بالإنتاج الإجتماعي⁴⁰.

إنّ الديمقراطيات الحديثة التي تتأسس على فكرة الحريات والعدالة وحق الشعوب في تقرير مصيرها هي ديمقراطيات فاشلة لأنها كانت تتبع تلك الدول الفاشية، ومن هذا المنطلق نستطيع القول إنّ الدول الحديثة هي دولة توتاليتارية لا تعمل إلا وفق السياسات الكبرى التي تحبّذ التقسيم العنيد

36

37 Ibid, p 302. Gilles Deleuze, Félix Guattari, *l'anti Œdipe Capitalisme et schizophrénie*, I, Tunis, Cérès, 1995, p 308.

38

39 Ibid, p 309.

39

40 Ibid, p 311.

40

Ibid, p 173.

للمستعمرات لغزوها ولكسب مركزية هامة على حساب الدول المولّى عليها لأنها تمتلك تلك الآلة التي تخفيها وهي آلة الحرب، فتنتهي إذاً الدولة الحديثة إلى الدول الفاشية لأنها تخفي نزعة حربية⁴¹.

تقترح الدولة الحديثة وجود حرب كلية شاملة ليست محدودة لأنّ آلة الحرب تعني التدفق أو الانتشار المطلق نحو المستعمرات كما تنطلق الحرب من جهة مهاجمة إلى جهة مدافعة عن نفسها⁴².

نجحت الحركات الديمقراطية في خلق حاضر سيء وبائس وذلك بفضل الصراعات التي قادتها الدول المتقدمة ضد دول العالم الثالث أو العالم النامي، فأزمة الحرب تُعَوّد إلى بقاء تلك الحركات التي تؤمن بالحرية أسيرة لتلك الإيديولوجيات المغلقة التي تعجز عن الاعتراف بالآخر. تعود كارثة الحرب إلى نفي الاختلاف والتشبث بالهوية الواحدة، المهيمنة والمعطاة سلفاً.

بين «دولوز» إثر نقده للديمقراطية مدى تأثيرها في انحطاط الثقافة بسبب مساهمتها في ظهور النظام الرأسمالي والعولمة، معتبراً أنّ الغرب يلعب دوراً فعالاً في بروز تلك الأزمة التي ميزت الحاضر لأنه لم يف بوعوده إزاء العالم الذي نحيا فيه والمتمثلة في عجز تلك الدول الإستعمارية المهيمنة عن تحرير حاضرنا وعالمنا من أسر الظلم الذي لحق بهما.

لا يُقدّر فيلسوف الاختلاف والمعاودة إنجازات الدول الديمقراطية الغربية لأنها نشرت ثقافة القلق (angoisse) والإنفعالات الحزينة مثل الغضب⁴³، ويبدو أنه قد استوحى هذه الفكرة من المفكر «بريمو ليفي» (primo lévie) الذي إنتابه شعوراً بالحزن والغضب إزاء كل ما يحدث معتبراً أنّ السياسة التي تدعى تشبثها بالديمقراطية تعيش حالة من الفشل (deception) والحزن الكبيرين، إذ جعلنا نكنّ لها الكراهية، وخصوصاً عندما توهم شعوبها بتحقيقها لإنجازات مرموقة.

إننا نتبادل مع الفيلسوف «دولوز» الشعور بالفشل والحزن إزاء حاضر مزيف اخترعته السياسة الحديثة التي تمكّنت من خلاله من تكوين مجتمع رأسمالي ديمقراطي معلوماتي، فهذا الفيلسوف لا يبارك هذا الإنجاز الوهمي، بل عمل على تجميع مفكري عصره الذين كشفوا أوهام الديمقراطية والنظام الرأسمالي لنقد الحاضر المزعج والمزيف معتبراً أنّ الإنسان المعاصر صُدِمَ بإنجازات الحداثة لأنه واكب ذلك القلق العدمي الشامل الذي ميّز الفكر الغربي⁴⁴.

إنّ معاداة «دولوز» للديمقراطية ناتجة عن كرهه لأنطولوجيا الحاضر خصوصاً مع بداية سنة 1960 على إثر نهاية الحرب العالمية التي أنشأت وكونت تلك الديمقراطيات الفاشية والشمولية التي جعلت الحاضر مزيفاً، كاذباً، غير نبيل.

⁴¹Gilles Deleuze, Félix Guattari, *l'anti Œdipe Capitalisme et schizophrénie*, I, Tunis, Cérès, 1995, p

⁴²Ibid, p

⁴³Philippe Mengue, *Deleuze et la question de la démocratie*, Paris : l'harmattan, 2003, p 176.

⁴⁴Philippe Mengue, *Deleuze et la question de la démocratie*, Paris : l'harmattan, 2003, p 17

إنّ بؤس الحاضر بالنسبة إلى فيلسوف الاختلاف والتكرار ناتج عن سيطرة التوتاليتارية على مختلف مجالات الحياة، فهذه الهيمنة المطلقة جعلته يرفض وجود أيّة تمايز أو اختلاف بين الديمقراطية والأنظمة الشمولية؛ «يوجد في الفلسفة الدولوزية تصوّر واحد لا ريب فيه وهو رفضها كل تمايز طبيعي بين الديمقراطية والتوتاليتارية»⁴⁵.

تريد أن تثبت لنا الفلسفة الدولوزية أنّ الفاشية ليست حدثاً عابراً، بل ناتجة عن وجود نظام رأسمالي عالمي، فهي تعد نتيجة حتمية للتتوير، وفي هذه الفكرة يسترجع «دولوز» أطروحتي «هيدقر» ومدرسة فرانكفورت المعارضتين لإنجازات فلاسفة التتوير والحدّات، كما لا تنسى مدى تأثيره بالفلسفة النييتشية الناقدة لأنطولوجيا الحاضر، معتقداً في الوقت ذاته أنّ الإنسانية الحالية ليست مبتهجة بحاضرها لأنّ الحدّات لم تخلق سوى حاضر بائس سيء ينبغي تجاوزه⁴⁶.

استفاد «دولوز» إثر نقده للديمقراطية من التصور النييتشوي، حيث اعتبر مثل "نييتشه" أنّ مفهوم الديمقراطية خلق ما يمكن أن نعبر عنه بمنطق التشابه وهو وال«عينه»، فهذا المنطق يمنع ظهور تلك القوى الإبداعية التي تقدر على إختراق نمطي الثبات والعمومية ويحطّ من قيمة ودور الإرادات الفاعلة والقادرة على التحرر من نمط القوانين⁴⁷، ومن هذا المنطلق يدرك «دولوز» أنّ الديمقراطية بوصفها أسلوب تنظيمي ناتجة عن مجموعة قوانين أخلاقية تنسيقية ينحصر هدفها في مقاومة الاختلاف وحضره تحت مقولات التماثل والتناغم التام، فهذا يعني أنّها تعوّل جيّداً على قتل الفردة وخدمة نظام العموميات. كما استفاد من النقد البرغسوني للديمقراطية معتبراً أنّ صاحب كتاب منبع الأخلاق والدين وجّه نقداً لاذعاً لها، مشيراً إلى أنّ الديمقراطية نفسها تحمل عجزاً فادحاً رغم شرعيتها، يظهر في عدم قدرتها على الإنفتاح على المجتمعات المفتوحة التي تقدر على تجاوز المجتمعات المغلقة التي تتميز بحضور مجموعة قيم متسلطة تراتبية وثابتة⁴⁸.

واعتمد أيضاً على الفلسفة الماركسية ومدرسة فرانكفورت التي واصلت نقد الأنظمة الرأسمالية على الطريقة الماركسية معتبراً أنّ "هركهايمر" شأنه شأن ماركس لا يعترف بمكاسب الأنظمة الديمقراطية، ف«دولوز» ذاته حافظ على هذا التمشي والمتمثل في عدم اعترافه بإيجابية المشروع الحدّاتي المرتكز على العقلانية⁴⁹.

45

46

48

49

8Ibid, p 17

.179Ibid, p

⁴⁷ جيل دولوز، فليكس غتاري، ما هي الفلسفة، ترجمة مطاع صفدي، بيروت: مركز الإنماء القومي، 1997، ص 56..88Philippe Mengue, *Deleuze et la question de la démocratie*, Paris : l'harmattan, 2003, p

.90Ibid, p

يتشارك جيل «دولوز» مع كل من «ماركس» و«رواد مدرسة فرانك فورت» في إعلانهم عن فشل المجتمعات الحديثة وهذا الفشل يعدّ سبباً كافياً لرفضهم المشروع الديمقراطي الحداثي الذي ساهم في خلق النظام الرأسمالي⁵⁰.

لا نستطيع الإقرار مع فيلسوف كدولوز بأن الديمقراطية ثورية، وهذا من منطلق قدرتها على تحقيق التغيير الجذري في التاريخ ومساهمتها في التحقق الفعلي لتلك التحولات الثورية، لأنه مثل مفكري عصره أمثال: "فوكو"، "أرندنت"، "أورنو"، يرفض تلك الديمقراطية الليبرالية وتلك التحولات التي تزعم تحقيقها وخاصة إثر نهاية الحرب العالمية الثانية⁵¹.

ويبدو أنّ التحولات الاقتصادية التي تفتخر بها الحداثة وتدّعي بكونها ثورية، مثلاً في فرنسا هنالك تحول شهده الاقتصاد من اقتصاد إقطاعي إلى اقتصاد صناعي، جُلّها تحولات مزيفة ساهمت في إنتاجها الحداثة السياسية التي لم تخلق سوى النظام البرجوازي.

إنّ نقد «دولوز» للديمقراطية يجعلنا نطرح بعض الإحراجات ومن بينها: الإقرار بأنّ هذا الفيلسوف معادٍ لها، ولا يؤمن بوجود فلسفة ديمقراطية في نسقه السياسي، لكن يبدو أنّ هذا الإقرار هو بمثابة إلقاء كاذب يُنسب إلى الفلسفة الدولوية المنفتحة على الاختلاف، فهذا الفيلسوف ليس عدواً لُدوداً للديمقراطية، بل هو يحاول من خلال هذا النقد مدّنا بتصور جديد لها مختلف عن ما هو سائد.

(5) التصوّر الدولوي للديمقراطية

يُدافع «دولوز» عن وجود تصوّر ورؤية أخرى للديمقراطية، وقد تكون الديمقراطية في فلسفته متحررة من المبادئ والأسس ومنعقدة من سيطرة الإيديولوجيات والمواقف اليمينية واليسارية المتطرفة لأنّ السياسة الحقّة تتطلق من الوسط، فهذا يعني أنّه لا يجوز أن نتحدث عن بداية أو نهاية، بل عن وسط يتوسطهما⁵².

ترتبط الديمقراطية الدولوية بالمحايدة السياسية المحضّة، ويعود ذلك إلى انتمائها إلى فضاء ديمقراطي لا يقبل ثبات الآراء بل تنوعها وتنافسها⁵³.

يريد «دولوز» أن يصوغ تصوّراً جديداً للديمقراطية لأنّ الحداثة السياسية ظلت عاجزة عن تأسيس تصوّر جيّد لها لأنّها لم تستطع تحرير الديمقراطية نفسها من مملكة الرأي المشترك⁵⁴.

وظّفت الديمقراطية السياسية الحديثة مفهوم الرأي الواحد ذي إتفاق أغلبي مشترك لشن الحرب على الأقليات التي تمتلك تلك الإلهامات التلقائية والفوضوية القادرة على تجاوز نمط التشابّهات. إنّ

50

.91Ibid, p

51

.89Ibid, p

52

.47Philippe Mengue, *Deleuze et la question de la démocratie*, Paris : l'harmattan, 2003, p

53

.47Ibid, p

54

.200Ibid, p

الأقليات هي الكائنات التي تعترف بها الديمقراطية الدولوية لأنها تستطيع إنتقاد الشكل الإيديولوجي السياسي للدولة، وقد تتكوّن هذه الفئات في الدولة نفسها⁵⁵.

إنّ الجذامير هي الأقليات التي تؤمن بها الديمقراطية الدولوية، ويرتبط ظهور الجُذور بخلق خطوط تمكّنه من التحرّر من تلك المنظومات المغلقة، فلا يحيل الجُذور في هذا المعنى إلى تلك الأقليات أو الطبقات التي تعاني من الإستغلال فحسب، بل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأدب أو الفنّ الذي يقطع مع تلك الإيديولوجيات المغلقة، فنستطيع تبعاً لذلك إثبات عدم تعايش الأدب مع الإيديولوجيا⁵⁶.

لن نتحدث في النسق السياسي المفتوح إلاّ عن فئات قادرة على خلق خطوط هروبية تعتمد عليها للتحرّر من نظام التماثل والعمومية، وهنا يتمكّن الجذور أو المرتحل من فعل الهروب الحق.

يرتبط مفهوم الجُذور بالتصور الجديد الذي صاغه «دولوز» للديمقراطية التي لم تُعدّ تعني فحسب حكم الأغلبية، بل حكم الأقلية التي تمتلك خطوط الإفلات من سلطة التوافق والرأي المشترك، وبالتالي لا تعني الديمقراطية سوى ذلك النظام المنفتح على تلك الكثرة مقابل رفضها لتلك الآراء الثابتة والمشاركة.

لن تكون الديمقراطية مع «دولوز» سوى ذلك النّظام المنفتح على الكثرة والمؤمن بوجود آراء مُتوّعة ومتعدّدة؛ «لا يوجد رأي واحد بل آراء سياسية»⁵⁷.

تتجاوز الديمقراطية الدولوية المُعترفة بالتنوّع تلك الأحزاب السياسية التي تتمسك بمجموعة آراء ثابتة معتبرة أنّ هذه الآراء تجعلها تتطوي حول ذاتها مقابل حرصها على رفض الإنفتاح على الفكر الآخر الذي يمتلك مجموعة آراء مخالفة لها.

إنّ الرأي لدى «دولوز» ليس ثابتاً، بل هو متحرّك لا يقيني مترحلق دون أساس معيّن ومتعدّد وساحر⁵⁸، ومن هذا المنطلق نلاحظ أنّ الديمقراطية الحقّة لديه لا تعتقد في وجود تلك الآراء المتوقفة التي لا تقبل الشك أو النقد، وهذا ناتج عن إيمان صاحب كتاب الاختلاف والتكرار بأنّ الرأي لا يمكن أن يكون جدياً، بل لاعباً يحمل في ذاته تلك النّظرة النقديّة المحملة بالسخرية من السلط، لأنّ «دولوز» ذاته لا يريد البحث عن الأسس أو الإنطلاق منها، بل يعترف بوجود آراء مختلفة لا تخضع لأسس لأنّ هدف الفلسفة السياسية يكمن لديه في الإنصات لرأي الآخرين، فهذا دليل قاطع على أنّ الديمقراطية تحترم حرية النقاش وتستمع للرأي الآخر⁵⁹.

⁵⁵ 228Philippe Mengue, *Deleuze et la question de la démocratie*, Paris : l'harmattan, 2003, p
⁵⁶ Mille plateaux, Paris : Minuit, 1980, p 10. Gilles Deleuze, Félix Guattari, *Capitalisme et schizophrénie*
⁵⁷ 49Philippe Mengue, *Deleuze et la question de la démocratie*, Paris : l'harmattan, 2003, p
⁵⁸ 50Philippe Mengue, *Deleuze et la question de la démocratie*, Paris : l'harmattan, 2003, p
⁵⁹ 50Ibid, p

لا يُقصد مفهوم تعدد الآراء الأقليات التي تحتل مكانة هامة في النسق السياسي المفتوح الدولوي، لأن السياسة الحقبة بالنسبة إلى فيلسوف كـ«دولوز» لا تعني التناغم بل اللاتناغم وفي هذا المعنى يجوز للسياسة المعاصرة تأسيس تصوّر آخر للديمقراطية بواسطة تأسيس معنى آخر لمفهوم الصداقة التي لن تعد تعني حب المعرفة والحقيقة، بل هي صداقة من نوع آخر تتقوم على تحقيق التوافق بين اللاتوافق⁶⁰.

إنّ التوافق الذي يؤمن به «دولوز» لا يعني توافق الملكات، بل هو تعايش بين الأفراد المختلفين في رأيهم⁶¹.

يسعى «دولوز» من خلال تأسيسه لتصور جديد للديمقراطية إلى رد الاعتبار إلى الرغبة وتحريرها، فهي لم تعد رغبة إنتاج بل تعني حرية إنتاج الشيزوفرينيا أي الليبيدو، ومن هذا المنطلق نستطيع الإقرار بأنّ للثورة معنى آخر في الفلسفة الدولوزية التي لم تُعد تعني رغبة الثورة، بل ثورة الرغبة أي أنّ فيلسوف الاختلاف والتكرار يُعول على تحرير الرغبة وفك ترميز تدفقاتها معتبراً أن الديمقراطية الرأسمالية تشترك مع الأنظمة الفاشية في قمع وكبت حرية الرغبة أو الإنتاج⁶².

إنّ الرغبة هو الآخر الذي ينبغي أن تفكر فيه الديمقراطية التي يروم تحقيقها المشروع الدولوي لأنّ السياسة الصغرى أو الميكروسياسية لن تستمد وجودها إلاّ بانفتاحها على الآخر، فهي تعني رغبة الآخر لتأسيس شعب وأرض مفقودين وتوجه نحو عالم آخر⁶³.

يعترف النسق السياسي المفتوح الدولوي بوجود الآخرين، وهذا الاعتراف ناتج عن إيمان الفلسفة الدولوزية بضرورة الإنفتاح على مغايرة جذرية لا تقبل في قاموسها إحتقار الآخر وتجاوزه⁶⁴ ونتيجة لذلك لن تكون الديمقراطية لدى «دولوز» سوى ذلك التوجه نحو الغيرية التي تساعده على تجاوز الإنغلاق (enfermement)، لأنّها لا تتناقض تعاليم السياسات الصغرى التي ترفض تلك الأفكار المغلقة وتنتجه نحو الآخر المختلف.

إذا كانت الديمقراطية الدولوزية تعترف في قاموسها بضرورة تبادل الأفكار ونقاش الآراء، فإنّها تتجح في تأسيس علاقة قطيعة مع عالم الآراء الوهمية والمظلمة.

60

.51Ibid, p

61

.51Ibid, p

62

.165Ibid, p

63

.195Philippe Mengue, *Deleuze et la question de la démocratie*, Paris : l'harmattan, 2003, p

64

.195Ibid, p

إنّ الدواعي التي جعلت «دولوز» يؤسس تصوّرًا جديدًا للديمقراطية هي اعتقاده بأنّ السياسة الحقيقية هي سياسة ناتجة عن أمر النخب المبدعة، وأنّ النشاط الفكري مرتبط بضرورة وجود أقليات منظرّة ومفكّرة قادرة على القطع مع النظام السائد والمعطيات الفكرية المتواجدة⁶⁵.

ترتبط سياسة الميكروسياسي بوجود الأقليات المبدعة أي الجذامير والرّحل وهي فئات قادرة على خلق خطوط هروبية تمكّنها من تجاوز الشكل الإيديولوجي للدولة.

تعترف الديمقراطية في المعنى الدولوزي بوجود الجذامير أو الأدباء الذين يجعلون من الكتابة أسلوبًا أو طريقة تمكّنها من إختراق الأصولية المتجذرة ونظام العادات وكلّ ما هو مشترك، وهنا نستطيع القول إنّ أدب الأقليات لا يكون لغة الأقليات فحسب بل هو يعبر عن وجود لغة أقلية تقام في لغة مشتركة⁶⁶.

لا يؤمن دولوز بوجود كتب متجذرة أصولية، لأنّ الجذر لا يحيل إلّا إلى وجود نسب أو شجرة تجعل الكتاب مرتبطًا بنمط معين من التصورات الإيديولوجية المغلقة ومحاكيا لما هو سائد، كما لا يعترف هذا الفيلسوف بوجود حقيقة عقلية للكتاب ذاته التي تجعله شديد الارتباط بمجموعة جذور لا تتوقف عن نشر قانون التشابه والتماثل، وعلى هذا الأساس تستطيع الديمقراطية الدولوزية تخطي فكرة الإنتماء إلى جذور لأنّها تجعل الفكر مرتكزًا على نمط خاص من الهويات الجاهزة التي تمنعه من التحرّر من أسرها. ويعمل «دولوز» بواسطة تصوره الجديد للديمقراطية على تأسيس فلسفة وسطية معتدلة تستوعب دور الاختلافات في تحرّر الفلسفة من سجن الهوية ومنطق التماثل والتشابه وتعترف بدور الأقليات وقدرتها على إختراق الأنساق الجذرية التي أسستها الحداثة السياسية التي لازالت محافظة على تعلّقها بالأصول والأفكار الثابتة والمتناغمة مع بعضها الآخر، فهو يعوّل بواسطتها على إجهاض الأصل وتدميره والتوجه نحو الكثرة المباشرة والجذور الثانوية، وبالتالي لا نستطيع صياغة تصور خاص بالجذور ما لم نتمكن من التحرّر من سلطة الجذور.

إنّ الديمقراطية الحقّة لا تستطيع أن تستمدّ شرعيّتها من مجموعة أصول أو جذور معيّنة، وهذا يعني أنّ السياسة لدى «دولوز» هي سياسة مفتوحة متحررة من الأصول التي تُعتمد لإقصاء الأقليات. تشبه السياسة الدولوزية السطح لأنّها تتطلق من الوسط ولا تبالي بوجود حدود (بداية ونهاية)، حيث يتمكّن الجذور هنا من صناعة المسطح بواسطة خلقه لخطوط هروبية تساعده على تجاوز النسق المتمركز حول نفسه (système centré) مقابل إقراره بوجود علاقات تواصلية تراتبية.

65

Gilles Deleuze, Félix Guattari, *l'anti Œdipe Capitalisme et schizophrénie* : Mille plateaux, ⁶⁶ Paris : Minuit, 291980, p

تتبنى سياسة الأقليات من نسق لا مركزي لأنّ هذه الأقلية لا تؤمن بوجود التراتبية ولا بسلطة الدال، إذ ينبغي الحديث في الفلسفة السياسية المفتوحة لدى «دولوز» عن وجود طبقات، سلاسل ذرية، جذامير، وإبداع لا متناهي.

لا تستوعب الديمقراطية الدولوية نظام الأغلبية المقصية للأخر أو الجذومور الذي يُعبّر عن معنى دلالة النومادولوجيا (Nommadologie) التي تعني وجود فئات قادرة على إيجاد وخلق خطوط هروبية تتمكّن بواسطتها من نقد المعطى بهدف تغييره، فالنوماد أو الجذومور قادر على خلق صراع ضدّ جهاز الدولة الذي فرض الخناق على حرية الكاتب أو الأديب.

ينبغي أن تحرر الديمقراطية نفسها من سيطرة اللغوس والنظام التراتبي الذي ظهر مع الفلسفة الأفلاطونية التي تنظر لحكم الفيلسوف الملك (le philosophe roi) والابتعاد عن ما يمكن أن نعبر عنه بتعالى الأفكار والمفاهيم ووظائف الفكر والإنسان المشرع لأنها أسهمت في تواجد دولة تؤمن بترسيخ الأصولية السياسية التي خلقت نظامًا خاصًا بالعالم جعل الإنسان أسيرًا لمنطق الجذومور⁶⁷.

يتموقع الجذومور في الوسط بين الأشياء لأنه لا يتبع تلك الأصولية التي خلقتها الأنظمة السياسية بما في ذلك الديمقراطية الحديثة ولا يخضع لنموذج معين، لأنّ غايته تكمن في تحقيق التواصل مع ذوات أخرى تختلف عنه.

لا ينتمي الجذومور إلى نموذج واحد أو جماعة متكثرة لأنه ليس كثرة متأتية من واحد ولا واحد متحول إلى كثرة⁶⁸، بل هو كائن مبدع يخلق خطوط إفلات تساعده على إختراق تلك الثنائيات الأكسولوجية كالخير والشر، وخلق مفاهيم جديدة مبدعة متحررة من نظام التشابهات وإبداع أساليب جديدة غير متماثلة مع ما هو سائد.

إن الجذومور هو صديق المفاهيم التي لن تكون مفاهيم ثابتة، كلية ومنطقية، بل أنّها مجموعة أو مركب من المؤثرات الإنفعالية والإدراكية التي ليست انفعالات وإدراكات، بل هي مؤثرات يتم إبداعها إنطلاقاً من الإنفعالات والإدراكات المعطاة، وبالتالي ينبغي على الجذومور أو الشخصية المفهومية استخراج حدث من الأشياء الموجودة⁶⁹.

خاتمة:

هكذا ساهم النقد الدولوي للديمقراطية الحديثة في تأسيس تصور جديد ومختلف عنها، لأنّ الديمقراطية الحقة لدى فيلسوف كدولوز ليست ديمقراطية منغلقة حول نفسها أو متشبثة بتلك التصورات

⁶⁷ 1980, p 36 Gilles Deleuze, Félix Guattari, *Capitalisme et schizophrénie Mille plateaux*, Paris : Minuit,

31. Ibid, p

⁶⁹ جيل دولوز، فليكس غتاري، ما هي الفلسفة، ترجمة مطاع صفدي، بيروت: مركز الإنماء القومي، 1997، ص 53.

الإيديولوجية المغلقة المقصية للتنوع، بل أنها ديمقراطية وسطية تعترف بوجود التنوع، الكثرة، الاختلافات والتميزات، التعدد وتؤمن بفعل الإبداع الحرّ المخترق لنظام العمومية.

هل للديمقراطية التي يصبو إليها "دولوز"، نجاح في ظلّ "النظام - العالم" المعاصر المؤكّد بعد أن أعاد العالم المصنّع الرأسمالي الغنيّ (المركز) تنظيم إقتصاده على الصعيد العالمي وبعد أن دولّ إنتاجه وتجارته ونشاطه البنكي والإعلامي وحرص على إدماج أقطار العالم النامي أو المخلف (الأطراف) في نظام إقتصادي عالمي قائم على الإنسجام مع مراكز اتخاذ القرار الخارجية وعلى التخصّص وتقسيم العمل على مستوى العالم حيث يقوم العالم النامي بتوفير المواد الأولية ويتخصّص في الأنشطة كثيفة استعمال اليد العاملة وبسيطة التكنولوجيا. بيد أنّ العالم المتقدم يتولّى تصدير الصناعة ذات القيمة العالية واحتكار الأنشطة كثيفة رأس المال ومتطوّر التكنولوجيا.

إن هذا "النظام- العالم" الجديد (العولمة) صنّف أقطار - الأطراف إلى مناطق نفوذ متراتبية ومتباينة الوظائف تتفاعل فيما بينها لتحقيق هدف النظام (النسق).

إنّ الإندماج في هذا النسق الإقتصادي العالمي لعدد هام من أقطار العالم النامي جعل دُولها مهدّدة في إستقلاليتها بسبب تبعيتها لهذا النسق، وسيطرة الأقلية من الأرسقراطية وخاصة البورجوازية التي تربط علاقات وساطة بين المجتمعات المحليّة والمصالح الأجنبيّة، ممّا دعا بعضهم إلى تسميتها بورجوازية أجنبية أو (بورجوازية كمبرادورية). وأعطى هذا الولاء للبورجوازية الغربية إمكانية تدعيم نفوذها السياسي على مؤسسات الحكم المحليّ وتكريس النظام الإستبدادي الأقلّي على الأغلبية المتكوّنة من الفئات الإجتماعيّة الضعيفة أو الفئة (تحت- البروليناريّة) التي تعيش هشاشة ظروف العيش وتشعر بالعزلة والإنغلاق، والفئة المتوسطة معدودة الفاعلية حيث الدور الذي تضطلع به في طلب المجتمع والإقتصاد، والأقلية المثقفة أي النخبة التي تعيش الإحباط والإقصاء. فماذا عساه أن ينجح نظام ديمقراطي في عالم طرف في إطار هذا الوضع العالمي، وهذا بالإضافة إلى تعددية الحزبيّة المتجاذبة والمتصارعة في بعض الأقطار النامية، إن تملك الأحزاب فرّطت في المصلحة العامة وتمسّكت بالمصلحة النفعيّة وزيادة على ذلك إنتشار الإسلام السياسي الذي لا يؤمن بمدنية الدولة والديمقراطية، وبالتالي تبقى الديمقراطية في العالم النامي لغوّا سياسيا أو وهماً أو ديمقراطية معشوشة، خاطئة أو مغلوبة لا تخدم مصلحة الشعوب، في العالم الغربي ديمقراطية بورجوازية مقصية للآخر ومغلقة ببعض الحريات العامة والفردية؟

قائمة المصادر والمراجع

توران ألان، ما الديمقراطية، ترجمة عبود كاسوحة، دمشق، وزارة الثقافة، 2000.
دولوز جيل، فليكس غتاري، ما هي الفلسفة، ترجمة مطاع صفدي، بيروت: مركز الإنماء القومي،
1997.

دولوز جيل، الإختلاف والتكرار، ترجمة وفاء شعبان، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009.
Gilles Deleuze, Félix Guattari, *capitalisme et schizophrénie* : Mille plateaux,
Paris : Minuit, 1980.
Gilles Deleuze, Félix Guattari, *l'anti œdipe capitalisme et schizophrénie*,
Tunis : cérés, 1995.
Mengue Phillippe, **Deleuze et la question de la démocrate**, Paris : l'harmattan,
2003.
Rousseau Jean- Jaques, **Du contrat social ou principe du droit politique**, dar
Alharf, 2007.